

IFRS 9

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية

أسماء طه خضير

هذا التقرير جزء من المبادرة المقدمة من قبل شركة ارنست ويونغ للتدريب العملي

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (لأحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية)

تقديم: Introduction:

هدفت هذه المشاركة الى إطلاع المشاركين من البنك المركزي العراقي على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وعلى معايير أخرى مثل المعيار الدولي للتقارير المالية القديم رقم (39) ومعيار رقم (15) والخاص بالأيجارات وجوانب حول شركة التأمين وهنا بدورنا نختص بهذا التقرير حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حيث إن معيار (9) سيتم تطبيقه في البنك المركزي العراقي ابتداءً من 2019/1/1 وهو احد معايير الإبلاغ المالي (IFRS) والخاص بالأدوات المالية مثل (الأسهم , السندات , التسهيلات الائتمانية) وهو بديلاً عن المعيار المحاسبي الدولي (39) .

إذ نشأ هذا المعيار نتيجة للأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 وذلك بسبب الإفلاس الذي تعرضت له الكثير من المصارف على مستوى العالم وذلك لعدم الأخذ بالحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة لزمائنها وعلى أثر ذلك قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 1/1/2014 بأصدار معيار جديد بديل عن المعيار رقم (39) وهو معيار (9) والذي يتضمن الأحساب المسبق للخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من احتسابها حين تكبدها او حين التعثر حيث ان معيار (9) يحتسب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل مسبق ومن أول يوم للاستثمار بنظرة وتوقع حالي ومستقبلي .

الهدف

إن الهدف من المعيار رقم 9 الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية :

- التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول.

- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

(Expected credit losses) فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية.

- احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية باستثناء التسهيلات الائتمانية.

وتقاس جميع الأدوات المالية مبدئياً (أي عند الاعتراف بها كأصل مالي) بالقيمة العادلة على أن يتم إدراج ما ينتج عن المعاملات في الربح والخسارة.

وإن من أبرز المواضيع التي تناولتها هذه المبادرة حول موضوع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) هي الآتي :

- 1- طريقة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على القوائم المالية.
- 2- المحاور التي تناولها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
 - 1-2. التصنيف والقياس
 - 1-1-2. تصنيف الموجودات المالية .
 - 2-1-2. القياس اللاحق للأصول المالية.
 - 3-1-2. تصنيف أدوات الدين
 - 2-2. التدني
 - 3-2. التحوط
- 3- تغيير طريقة تطبيق معيار رقم (9) لاحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية.
- 4- متطلبات شروط إنشاء نموذج الأعمال.
- 5- مراحل احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
- 6- الشروط أو المحددات التي يضعها البنك لانتقال العميل ما بين المراحل.
- 7- المعادلة الخاصة باحتساب المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية (ECL)
 - 1-7. احتمالية التعثر PD (Probability of Default)
 - 2-7. الرصيد عند التعثر EAD (Exposure at default)
 - 3-7. الخسارة عند التعثر LGD (Loss Given Default)
- 8- التطبيق العملي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.
 - 1-8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - 2-8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - 3-8. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.
- 9- التوصيات أو المتطلبات الواجب على البنوك تشيبتها لغايات التوافق مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

1- طريقة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على القوائم المالية.

يتم تطبيق المعيار بإحدى الطريقتين وهما :

1) الطريقة المعدلة (Modify Simple):

وهي تكون مبسطة بعرض فترتين إي مقارنة بين سنتين ماليتين .

31/12/2018

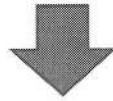
31/12/2017

2) طريقة تعديل كامل الأرقام (Return full retrospective): وهي إعادة الإظهار بأثر رجعي (من خلال تصحيح الأرصدة الافتتاحية للفترات السابقة اي بتصحيح الرصيد الافتتاحي للسنة الأولى والرصيد الأختتامي لها ومن ثم تصحيح الرصيد الأختتامي للسنة الحالية)



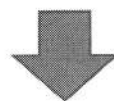
1/1/2018

التصحيح في الرصيد
الأفتتاحي للسنة الحالية



31/12/2017

التصحيح في الرصيد
الأختتامي للسنة السابقة



1/1/2017

التصحيح في الرصيد
الأفتتاحي للسنة السابقة

2- المحاور التي تناولها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

تضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ثلاثة محاور وهي :

(1) التصنيف والقياس

(2) التدني

(3) التحوط

1-1-2. تصنيف الموجودات المالية :

القياس / يتم قياس جميع الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

أساس التصنيف مبني على تقيمين وهما:

(1) بناءً على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لأصل الدين والفائدة
إي بمعنى (أصل الائتمان + الفائدة).

(2) بناءً على نموذج الأعمال الناشئ من البنك والخاص بإدارة الأداة المالية المحتفظ بها.

2-1-2. القياس اللاحق للأصول المالية يتم تصنيفه إلى:

الأدوات المالية وفق معيار 9	الأدوات المالية وفق معيار 39
من خلال الإرباح والخسائر	لغرض المتاجرة
من خلال الدخل الشامل الآخر	المحتفظ بها لغرض البيع
بالتكلفة المطفأة	المحتفظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق

3-1-2. تصنيف أدوات الدين:

ويعتمد التصنيف هنا على نية الإدارة في تصنيف الأدوات المالية :

1) التصنيف الأول :

إذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى المتاجرة بالموجودات المالية من أجل تحصيل الربح من خلال الشراء والبيع
فيتم الإظهار ضمن القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

(2) التصنيف الثاني :

إذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل بيعها بعد فترة أي قبل تاريخ الاستحقاق ولكن ليس بنية المتاجرة وإنما قد تصادف ظروف معينة أو طارئة

فيتم الإظهار ضمن القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

3) التصنيف الثالث :

إذا كان نموذج الأعمال يهدف الى الإحتفاظ بالموجودات المالية لغاية تاريخ
الاستحقاق من أجل تحصيل أصل الدين والفائدة
فيتم الإظهار ضمن التكلفة المطفأة.

■ ملاحظة :

- 1) إن السندات هي أداة مالية ليست للمتاجرة وهنا تدخل ضمن تصنيفين فقط وهما التصنيف الثاني والثالث اي :
 - تصنيف القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - تصنيف التكلفة المطفأة .
- 2) الودائع لايمكن إطفائها قبل تاريخ الاستحقاق لذا تدخل ضمن تصنيف واحد فقط وهو التصنيف الثالث اي :
 - تصنيف التكلفة المطفأه

3- تغيير طريقة تطبيق معيار رقم (9) لاحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية.

يحق للبنك اختيار أحد الطريقتين في إعداد الميزانية وهما:

- (1) إما بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة العادلة , وعلى البنك الالتزام بالطريقة التي يختارها على المدى الطويل وفي حال طلب البنك تغيير الطريقة يجب إن يقوم بتغيير السنوات السابقة جميعها .
- (2) في حال قرر البنك التغيير من طريقة التكلفة التاريخية إلى طريقة القيمة العادلة فهذا ممكن , ولكن بالعكس غير ممكن .
- (3) يمكن للبنك التغيير في طريقة التطبيق المشار إليها في ملاحظة (2) ولكن قبل فترة التطبيق الفعلي للمعيار وهي 1/1/2019 .

- ❖ الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة
- التكلفة التاريخية وهي بتاريخ شراء الأداة المالية .
- القيمة العادلة وهي تقييم الأداة المالية بسعر اليوم .

التصنيف الافرادي أو الاجمالي للأدوات المالية :

تطرق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الخاص بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية ضمن مرحلة التصنيف الى اشكال التصنيف . فيمكن التصنيف أما بشكل إفرادي أو بشكل إجمالي. إن محافظ البنوك المركزية لايمكن أن تصنف أدواتها المالية بشكل إجمالي لأن هنا تختلف مصادر هذه الأدوات فمثلاً السندات هنالك (سندات الأحتياطي الفدرالي ,سندات هولندا,سندات انكلترا, سندات الصين, سندات فرنسا ... الخ) فهنا لايمكن أن نخلط المخاطر أي لايمكن أن نخلط مخاطر دولة مع دولة أخرى فهنا يكون التصنيف إفرادي فقط .

(1) النقد الموجود في الخارج يصنف إفرادي لأنه حسب الدولة الموجود فيها ومخاطرها وظروفها .

(2) الذهب لايدخل ضمن التصنيف والمعيار .

4- متطلبات شروط إنشاء نموذج الأعمال :

إن نموذج الأعمال في البنك يتم إنشاؤه بناءً على:

- الهدف من نموذج الأعمال.
- الطريقة التي يدير بها البنك أصوله المالية .
- أن يكون نموذج الأعمال من الواقع .
- أن يكون نموذج الأعمال مبني على توقعات معقولة من خلال أنشطة البنك.
- على البنك أن يراعي المخاطر وإدارتها بالصورة الصحيحة.
- على البنك أن يعمل دراسة تحليلية عن أصوله المالية وكيفية إدارتها للفترات السابقة وكيفية توقعه على إدارتها في الفترات المستقبلية والمقارنة بينهما.
- أمور أخرى يمكن للبنك أن يأخذها بنظر الاعتبار حسب سياسته في إدارة أدواته المالية.

5- مراحل احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

إن احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة يكون في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى

تُحتسب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث لمدة 12 شهر .
تشمل هذه المرحلة نوعين :

الأول : الالتزام الطبيعي بالسداد

الثاني : وجود مخاطر خفيفة لا تؤثر على السداد مثل سداد الكوبونات أو الفوائد .

المرحلة الثانية

تُحتسب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر الائتماني (عمر القرض أو الرصيد القائم).

• وجود مخاطر ائتمانية في هذه المرحلة لكن لم تصل إلى مرحلة التعثر. أي بمعنى وجود أثر جوهري لكن تحت المراقبة.

• يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التي يزيد عمرها عن (12) شهر. فنقوم باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأداة المالية في البداية لمدة (12) شهر باعتبار ان الاداة المالية هي في المرحلة الأولى وفي السنة الثانية وإذا ما بقيت الأداة في المرحلة الأولى فأيضاً نقوم باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأداة لمدة (12) شهر للسنة الثانية فقط باعتبار إن السنة الأولى قد تم احتساب المخصص لها وهكذا لغاية استحقاق الإداة المالية . أما إذا ما انتقلت الأداة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية فهنا يكون احتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الألتزام أو الأداة المالية وهنا نقوم بتكملة الاحتساب (أي إذا كان عمر الأداة الائتمانية خمس سنوات مثلاً فقمنا باحتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة الأولى لمدة (12) شهر (السنة الأولى) ومن ثم (12) شهر (السنة الثانية) فإذا ما أنتقلت الأداة الى المرحلة الثانية في السنة الثالثة نقوم هنا باحتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة للثلاث سنوات المتبقية ولا يتم إعادة الإحتساب للـ (12) شهر الأولى و (12) شهر الثانية باعتبار أنه قد تم احتسابها مسبقاً حتى لا يؤدي هذا الى تضخم المخصص .

اي هنا قد احتسبنا المخصص للسنة الاولى ومن ثم السنة الثانية وكان هذين المخصصين من ضمن العمر الائتماني وعند انتقال العميل من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية يكون الاحتساب تكميلي وهنا تختلف نسب المخصص بين المراحل وكلما زادت الخسائر الائتمانية المتوقعة كلما زادت نسبة المخصص .

المرحلة الثالثة

مرحلة التعثر وهي المرحلة الأخيرة من تصنيف الائتمان حسب معيار (9). وفي هذه المرحلة يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تجاوز العميل للمرحلتين السابقتين (الأولى والثانية) أي بمعنى وجود أثر جوهري . وهنا يصبح العميل في المرحلة الثالثة أي العميل غير عامل.

ملاحظة :

المراحل يتم الانتقال بينها بشكل تدريجي وليس بشكل سريع ومباشر فمثلاً إذا وصل العميل الى المرحلة الثالثة فلا بد له أن يكون قد مر بالمرحلة الثانية وهكذا .

6- الشروط أو المحددات التي يضعها البنك لانتقال العميل ما بين المراحل

على البنك أن يضع شروط أو محددات لانتقال العميل ما بين هذه المراحل الثلاث مثلاً :

- تلكؤ العميل في السداد .
- تلكؤ العميل في السداد بمدة تزيد عن 50 يوم .
- قيام العميل بإعادة الجدولة أكثر من مرة (وهذه إذا ما حدثت مرتين ينتقل فيها العميل الى المرحلة الثانية وإذا زادت عن مرتين فينتقل فيها العميل الى المرحلة الثالثة وهنا يكون غير عامل) .
- قيام العميل بإعادة الهيكلة (وهذه إذا ما حدثت فأن العميل يصبح غير عامل) .
- زيادة أسعار سعر الفائدة .

7- المعادلة الخاصة باحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

الخسائر الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر * الرصيد عند التعثر * الخسارة عند التعثر

$$ECL = PD * EAD * LGD$$

7-1. احتمالية التعثر PD (Probability of Default)

يعني أخذ بيانات سابقة لأداة مالية معينة ومقارنتها مع متغير اقتصادي وبيانات مستقبلية لنفس الأداة, ويتم إعتداد أكثر من متغير اقتصادي وصولاً إلى احتمالية التعثر وتكون احتمالية التعثر بنسبة مئوية (%)

- المتغير الاقتصادي هو (حجم التضخم , حجم البطالة , الخ).
- وكلما زادت احتمالية التعثر كلما أرتفعت درجة المخاطر والعكس صحيح .

يتم دراسة PD (أحتمالية التعثر) بإحدى الطريقتين :

(1) PIT (Point in time) :

يتم معرفتها في إي نقطة زمنية في المستقبل وهي الأكثر تطبيقاً وتكون ضمن فترة زمنية قصيرة حيث تحتسب الأثر الاقتصادي للعميل أو الأداة المالية والاقتصاد لكن بنقطة زمنية معينة وبحقل مرتبط بالعميل أو بالأداة .

توقع العميل أو الأداة المالية + توقع الاقتصاد



في نقطة زمنية معينة

وبفترة قصيرة

ومرتبطة بحقل معين

وهنا سيكون PIT حساس لأننا لم نأخذ أسوأ سيناريو إقتصادي والتوقع يكون مربوط بحقل معين وبنقطة زمنية معينة أي بنطاق ضيق لذا تكون حساسيته عالية .

(2) TTC (Through the cycle) :

هذه الطريقة تكون لفترات زمنية طويلة إذ تحتسب الأثر الاقتصادي للعميل والاقتصاد الشامل ولكن ليس بنقطة زمنية معينة ولا بحقل مرتبط وإنما يأخذ الاقتصاد بشكل شمولي مع أسوأ سيناريو اقتصادي .

توقع العميل أو الأداة المالية + توقع الاقتصاد الشامل



في فترات طويلة وغير مرتبط بحقل معين
وبأسوأ سيناريو اقتصادي

وهنا سيكون TTC غير حساس لأننا اصلاً أخذنا أسوأ توقع للاقتصاد أي أسوأ سيناريو اقتصادي .

2-7. الرصيد عند التعثر EAD (Exposure at default)

في هذه الحالة يتم احتساب الرصيد عند التعثر ويكون رقم.
مثال: منح قرض بسقف محدد بمبلغ 100,000 دينار والرصيد المستخدم 50,000 دينار,
ونسبة الاستغلال 70%.

$$35,000 = (50,000 * 70\%)$$

$$85,000 = 35,000 + 50,000 \text{ الرصيد عند التعثر}$$

- يجب على البنك إعداد دراسة بشأن السنوات السابقة للسقوف الائتمانية لمعرفة نسب الاستغلال .

- إذا لاتوجد دراسة يتم أستغلال المبلغ بشكل كامل أي (100,000) كاملاً أما إذا كانت هنالك دراسة فنطبق هنا المعادلة المذكورة أعلاه.

3-7. الخسارة عند التعثر LGD (Loss Given Default)

في هذه الحالة يتم احتساب الخسارة عند التعثر وتكون بنسبة مئوية (%) وهنا تتحكم فيها الضمانات ومعيار (9) لم يحدد ضمانات معينة فنعتمد هنا على الضمانات التي أقرها بازل وهي عادة تكون (عقارات , ذهب , أسهم ... الخ) والكفالة لاتعتبر ضمان فهي غير معترف بها من قبل بازل .

مثال : منح قرض بضمانات عقارية والضمانات تغطي 80% من إجمالي القرض فيتم اخذ مخصص 20% فقط .

❖ إذا كان الضمان أعلى من القرض هنا لايدخل ضمن المعيار ولايحتسب له مخصص لتغطية المخاطر أو الخسائر الأنتمائية المتوقعة.

8- التطبيق العملي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

8-1. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي الموجودات المالية التي قام المصرف بشرائها بغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار القصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.
- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

2-8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضاف إليها مصاريف الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة , يظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر وكذلك ضمن قائمة حقوق الملكية .
 - في حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الدخل الناتج عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن قائمة حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المباعة إلى الإرباح المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.
 - لا تخضع هذه الموجودات إلى اختبار خسائر التدني (الانخفاض).
 - يتم تسجيل الإرباح الموزعة في بند مستقل في قائمة الدخل .

3-8. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:

وهي موجودات مالية التي تهدف بها إدارة البنك وفقاً لنموذج الأعمال الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية (أصل الدين + الفائدة).

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الشراء , وتطفأ العلاوة أو الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة , قيداً على/ أو لحساب الفائدة . وتخفيض إي مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه .

يتم قيد إي تدني في قيمتها في قائمة الإرباح والخسائر .

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية . (في حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية).

10- المتطلبات الواجب على البنوك تثبيتها لغايات التوافق مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

- البدء بتطوير أنظمة داخلية لتقييم المخاطر الائتمانية للعملاء .
- التعاقد مع شركات استشارات تكنولوجيا المعلومات لتطبيق وأتمة آلية التصنيف وإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بحيث يتم توثيق المنهجيات والطرق المستخدمة في تطبيق المعيار وإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بمكوناتها الثلاث (EAD,LGD,PD)
- تطوير السياسات والإجراءات اللازمة للتوافق مع المعيار بما فيها الحاكمية المؤسسية التي تحكم إطار التطبيق موضحاً فيها الأدوار والمسؤوليات المناطة بالجهات والدوائر المعنية في تطبيق المعيار (الدائرة المالية، دائرة المخاطر، دائرة التدقيق الداخلي، دوائر الائتمان ... الخ)
- تشكيل لجنة فنية مشكلة من أعلى المستويات مناطة بالموافقة على المنهجيات والأساليب المستخدمة في عملية الإحتساب وتطبيق المعيار، والموافقة على أية تعديلات لاحقة لعملية الإحتساب.
- البدء بتوفير وبناء قاعدة بيانات تاريخية لكافة بيانات محفظة البنك بما فيها معدلات التعثر بغرض تطوير المنهجيات المستخدمة في الإحتساب وموائمة مؤشرات الاقتصاد الكلي مع النتائج.
- تفعيل دور دائرة المخاطر في عملية تطبيق المعيار وإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إعداد
أسماء طه خضير
م. مدير